الفنقلة في حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

تسنيم محمد خليل المهباني/ د. وصال حميد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية.

ملخَّص البحث:

تُعدُّ الفنقلة من الأساليب التعليميَّة التي استخدمها العلماء في شتَّى العلوم والمعارف، إذ تقوم على طرح مشكلاتٍ والإجابة عنها ومناقشتها وتوضيحها بسؤالٍ وجوابٍ وصيغٍ مخصوصة، وهي من الأساليب التي تعين المتلقِّي على التمرُّس وفهم دقيق العبارات وردِّ الاعتراضات، ومعرفة بعض النِّكات والفوائد وتثبيتها في ذهنه.

والشيخ حسن المدابغي في حاشيته على شرح القواعد قد سلك مسلك من سبقه من اللُّغويين والنحاة، فبعد أن يعرض الظاهرة اللغوية يوضِّحها من خلال محاوَرٍ مُتخيَّل، ولم يقتصر على استخدام هذا الأسلوب فيما وضعه لتوضيح فكرة ما، وإنَّما نقل أكثر من خمسين موضعًا عن علماء آخرين؛ لتوضيح بعض المسائل والاحتجاج لها وتقريبها للمتلقي.

الكلمات المفتاحية: الفنقلة، حاشية، المدابغي.

ABSTRACT

Indeed, the _fanqala_ technique is one of the pedagogical methods that scholars employed across various disciplines of knowledge and sciences. It is founded on presenting problems، providing answers to them, discussing answer format with –and– them, and clarifying them through a question specific wording. It is among the methods that train the learner in memorization, precise comprehension of phrasing, responding to objections,

cognizing certain notes and benefits, thus embedding them in his and re mind.

Madab-As for Sheikh Hasan alghi, in his marginal notes on the explanation of the rules [Sharh al-qawaid] he adopted a method previously used by ould present the linguistic earlier grammarians and linguists. He w phenomenon and explicate it through a hypothetical dialogue. However, he did not restrict the use of this method solely to clarifying a given idea. Rather, he quoted from more than fifty other scholars to elucidate certain atical issues and arguments and to make them more accessible to gramm the learner.

Keywords: fanqala, marginal notes, Madab-alghi.

المقدمة:

تميَّزتِ الكتب العربيَّة القديمة بأساليبَ منهجيَّةٍ دقيقةٍ هدفت إلى توضيح المسائل ورفع الإشكال في الفهم، وتدريب الطَّلبة على التَّفكير العلميِّ، فبرزت الفنقلة بصفتها أسلوبَ حوارٍ مفترَضٍ يُعبَّر عنه بصيغٍ مختلفةٍ؛ لمناقشة الفكرة وتوضيحها وتثبيتها، ومنع اللَّبس في فهمها، من خلال افتراض سؤال أو اعتراضٍ والإجابة عنه.

أهمية هذا البحث

تكمن أهمية البحث فيما يكشفه من أهمية هذا الأسلوب عند المعلِّمين، وتشكيل عقليَّة المتعلِّم ومساعدته على فهم المسائل اللغوية والنحويَّة؛ بصفتها منهجًا اعتمده عدد من العلماء في الحجاج والبرهنة لتقريب المسائل وتوقُّع الاعتراضات وتأسيس القواعد على أسس عقلية واضحة، فدراستها تسهم في فهم النصوص واستيعاب طريقة من طرق تثبيت القواعد والاستدلال في اللغة، ما يدلِّل على أهمية هذا المنهج في المؤلفات القديمة من سيبويه حتى عصر المؤلِّف.

الدراسات السابقة

لم أقف على عمل باحثٍ خصَّ المدابغيَّ في دراسة فنقلاته، أمَّا الأبحاث التي تناولت موضوع الفنقلة فهي متعدِّدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **الفنقلة مواضعها وصيغها في النحو العربيِّ للدكتور عبد المقصود محمد الخولي:**

تضمَّنت الدراسة الوقوف على أبرز مواضع الفنقلة وصيغها ودلالاتها في مسائل النحو والتَّصريف.

- **أغراض الفنقلة في كتاب سيبويه لأحمد علي حيَّاوي:**

درس الباحث بعض الفنقلات في الكتاب مبيِّنًا أنَّ سيبويه استعمل أسلوب الفنقلة لتؤدي أغراضًا معيَّنةً نحو: التقعيد والتَّعليل والتَّحليل والتَّمثيل.

- **فنقلات الفرَّاء النحويَّة في كتابه: (معاني القرآن) للدكتورة إلهام البرعي فرج محمد:**

قسمت الباحثة عمله إلى ثلاثة مباحث، الأول: عن الفنقلات الخاصة بالأسماء وفيها ست مسائل، والثاني: عن الفنقلات الخاصة بالأفعال وفيها سبع مسائل، والثالث: في الفنقلات الخاصة بالحروف ومعانيها وفيها سبعٌ أيضًا.

- **الفنقلة عند الزمخشري بين الدلالة والحجاج للدكتور عادل راضي جابر الزركاني:**

بُني البحث على مبحثين: الأول في الفنقلة في النسق والنظم واشتمل على الفنقلة في المفردات والتركيب والفنقلة في الانزياح الأسلوبي، والثاني: في علاقة الفنقلة بالحجاج من خلال الدلالات الثانوية في الألفاظ والتراكيب.

- **فنقلات الشيخ خالد الأزهري النحويَّة في كتابه التَّصريح بمضمون التوضيح للدكتور حسين مصطفى السيد تمام:**

ناقش الباحث فنقلات الأزهري في أربعة مباحث: الأوَّل بعنوان: المرفوعات وفيه ثلاث فنقلات، والثَّاني: المنصوبات وفيه أربع فنقلات، والثَّالث: المجرورات وفيه فنقلتان، والرابع: في أبواب متفرقة وفيه ثلاث فنقلات، حلَّل كلَّ فنقلةٍ منها ثمَّ ختم بالتعقيب والترجيح.

هدف البحث والأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع

الوقوف على أبرز مواضع الفنقلة في حاشية الشيخ المدابغي وتوضيحها.

أمَّا الأسباب فهي أنَّ الكتاب واحدٌ من الحواشي العلميَّة على شرح من شروح الكتب المهمَّة لطالب العلم، والفنقلة من الأساليب التي يستعملها بعض اللغويين والشيوخ في كتبهم ليس فيما يختصُّ في المسائل الخلافيَّة فقط، بل تتعدَّى ذلك إلى وظيفةٍ أخرى هي إزالة اللبس والإبهام، والسعي إلى الشرح والتوضيح وتوسيع أفق الفكرة الرئيسة في النص.

التمهيد:

أوَّلًا: التعريف بالمؤلِّف:

اسمه ونسبه: هو حسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي الشافعي الأزهري، الشهير بالشيخ حسن المدابغي، فقيهٌ، محدِّثٌ، ورِعٌ، حافظٌ، متقنٌ[1].

لقبه: ذكر بعض المؤرِّخين في ترجمة بعض تلامذته عرضًا أنَّ لقبه (البدر)[2].

كنيته: ذُكِر بكنى متعدِّدة، فقد كنَّاه البيطار بـ(أبي عليٍّ)[3]، وفي موضعٍ آخرَ بـ(أبي محمَّدٍ)[4]، وقيل: (أبو المعالي)[1]، وكنَّاه الزبيديُّ بـ(أبي الإقبال)[2].

---

[1] يُنظر: فهرس الفهارس: عبد الحي الكتَّاني (1382هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغروب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982م، (563/2)، معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (1408هـ)، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، (48/3).

[2] يُنظر: تحفة الأحباب في الكنى والألقاب: المرتضى الزبيدي (1205هـ)، تح: محمد فاتح قايا، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م، (1429/30)، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: محمد خليل الحسيني (1206هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط3، 1408هـ- 1998م، (11/1)، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق البيطار الميداني الدمشقي (1335هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، ط2، 1413هـ - 1993م، (ص1563).

[3] يُنظر: حلية البشر: (ص1278).

[4] يُنظر: السابق نفسه: (ص1563).

نشأته: لم تتناول الكتب تفاصيل نشأته، ولكنَّ الجبرتي ذكر أنَّه «خدم العِلم ودرَّس بالجامع الأزهر وأفتى وألَّف وأجاد»[3] ما يدلِّلُ على بروزه بين أقرانه.

شيوخه: ذكر الجبرتي أنَّه «أخذ العلم عن الشيخ منصور المنوفي وعمر بن عبد السلام التطواني، والشيخ عيد النمرسي، والشيخ أحمد بن محمد الوزازي، ومحمَّد بن سعيد التنبكتي، وغيرهم»[4].

تلامذته: لم يذكر المؤرِّخون ممَّن ترجموا له أسماء تلامذته، ولا شكَّ في أنَّهم كثرٌ؛ لعمله في الأزهر الشريف، ومنهم:

عبد الرحمن المقري (1174هـ)[5]، عبد الكافي الحلبي (1186هـ)[6]، إبراهيم الميداني (1188هـ)[7]، أبو العرفان الصبان (1206هـ)[8] وغيرهم.

وفاته:

توفِّي – رحمه الله – سنة (1170هـ) لعشرين خلَون من شهر صفر[9].

مصنفاته:

---

[1] يُنظر: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والمناظر: عبد الحي الطالبي (1341هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420هـ – 1999م، (1110/7).

[2] يُنظر: تاج العروس من جواهر القاموس: المرتضى الزبيدي (1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، د.ط، 1965م، (464/22)، مادة (د ب غ).

[3] يُنظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن الجَبَرتي (1237هـ)، دار الجيل، بيروت، ط2، 1978م، (297/1).

[4] يُنظر: المرجع السابق نفسه: (297/1).

[5] يُنظر ترجمته في: سلك الدرر: (274/2).

[6] يُنظر ترجمته في: السابق نفسه: (80/3).

[7] يُنظر ترجمته في: السابق نفسه: (11/1).

[8] يُنظر ترجمته في: تاريخ الجبرتي: (572/1).

[9] يُنظر: فهرس الفهارس (563/2)، معجم المؤلفين: (48/3).

له عدة مصنفات في علوم مختلفة منها[1]:

- حاشية على شرح مقدمة الآجرومية في النحو.
- حاشية على شرح ألفية ابن مالك في النحو.
- حاشية على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.
- الحواشي المفيدة على شرح الجزرية في التجويد.
- حاشية على تحفة الطلاب لزكريا الأنصاري في الفقه الشافعي.

ثانيًا: تعريف الفنقلة:

إنَّ النَّاظر في معاجم اللغة لا يجد تعريفًا واضحًا لمفهوم الفنقلة بحرفيَّتها، ولكن يُمكن القول إنَّ الفنقلة هي تركيبٌ لغويٌّ مركَّبٌ من أسلوب الشرط: "فإن قيل قلنا، أو فإن قلتَ قلتُ" أو ما شابه ذلك من صيغ فعل القول؛ وذلك لمشابهتها ما أَلِفَه العرب من اختصارٍ وتركيبٍ أو نحت في بعض المفاهيم نحو:

«البسملة حكاية قول: (بسم الله)، السبحلة حكاية قول: (سبحان الله)، الهيللة حكاية قول: (لا إله إلا الله)، الحوقلة حكاية: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، الحمدلة حكاية قول: (الحمد لله)، الحيعلة حكاية قول المؤذن: (حي على الصلاة حي على الفلاح)، الطلبقة حكاية قول: (أطال الله بقاءك)، الدمعزة حكاية قول: (أدام الله عزك)، الجعلفة حكاية قول: (جعلت فداءك)»[2].

أمَّا **اصطلاحًا:** إنَّ الناظر فيما تقدَّم من الكتب على اختلاف موضوعاتها من نحوٍ ولغةٍ وفقهٍ وتفسير وحديثٍ وغيرها، يرى أنَّ الفنقلة مستخدمة من دون الإشارة إلى تعريفٍ واضحٍ لها.

–وهي أسلوبٌ علميٌّ يقوم على افتراض سؤال والإجابة عنه ومناقشته، والغاية منها تقريب الفكرة أو رفع الإشكال الوارد فيها أو ترجيح رأي على آخر، أو إعانة المتلقي على فهم دقيق العبارات.

---

[1] يُنظر للاستزادة معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري– تركيا، د.ط، د.ت، (1/ 844، 845).

[2] يُنظر: فقه اللغة وسرُّ العربية: أبو منصور الثعالبي (429هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ – 2002م، (149/1).

أدوات الفنقلة:

تقع الفنقلة في ثلاث أدواتٍ رئيسةٍ:

1. أداة الشرط: وتكون إمَّا (إن) أو (إذا).
2. وفعل القول: وهو القول الموجَّه إلى مخاطبٍ أو غائبٍ مفترَض.
3. وجوابه: وهو الكلام الذي يتمُّ فيه رفع الإشكال وتوضيح القاعدة أو ترجيح رأي على آخر.

صيغ فعل القول:

يأتي فعل القول في الفنقلة على وجهٍ من ثلاثة:

مبنيًّا للمجهول: (قيل)، مبنيًّا للمعلوم: (قال)، موجَّهًا إلى مخاطب: (قلتَ).

الفنقلة في الحاشية:

نوَّع المدابغي في حاشيته على شرح القواعد في استخدام الفنقلة ما بين قوله ومنقوله، فممَّن نقل عنهم فنقلاتهم: (أبو بكر الشنواني) و(محيي الدين الكافيَجي) و(الزرقاني) و(أبو قاسم الغزي).

إنَّ المواضع التي نقلها عن غيره جاءت كلُّها في إطار مناقشة مواضيع نحويَّة لغويَّة، وذلك باستخدام صيغ مختلفة للفنقلة:

فما جاء منها بصيغة: **(فإن قلتَ قلتُ)** فهي اثنان وثلاثون موضعًا، نقل منها خمسة عن أبي بكرٍ الشنواني، وواحدة عن أبي قاسم الغزي، وما تبقى عن محيي الدين الكافيجي في ست وعشرين موضعًا.

أمَّا ما استخدم به أداة الشرط (إذا) فقال: **(فإذا قلتَ قلتُ)** فهو موضعٌ واحدٌ نقله عن الشنواني.

وما جاء منها بصيغة: **(فإن قيل قلتُ)** فهي واحدة نقلها عن الزرقاني.

وفي موضعٍ آخر استخدم حرف العطف الواو فقال: **(وإن قيل)**، وذلك في موضع نقله عن الشنواني عطف فيه على فنقلة سابقة من المقبوس نفسه.

وما كانت من وضعه فهي في خمسة عشر موضعًا، مقسَّمة على ثلاثة صيغ مختلفة، منها ما جاءت على صيغة **(فإن قلتَ قلتُ)** وهي عشرة مواضع، وما جاءت على صيغة **(فإن قلتَ أجيب)** في أربعة مواضع، وما جاءت على صيغة **(فإن قلت قيل)**، في موضعٍ واحدٍ.

وسأقف في هذا البحث على ما كان من قوله فقط.

أوَّلًا: ما جاء على صيغة (فإن قلتَ قلتُ):

1. **لزوم دخول الفاء في جواب (أمَّا):**

«فإن قلتَ: فما الفرق؟ قلتُ: الفرق أنَّ (أمَّا) لمَّا كانت دلالتها على الشرط بنيابتها عن (مهما يكن) ضعفت، فاحتاجت للزوم الفاء لتدلَّ على الشرطيَّة بخلاف (مهما)، وغيرها من الشروط، فإنَّ دلالتها على الشرطيَّة بالأصالة، ويجب حذف هذه الفاء إن دخلت على قولٍ قد طرح استغناء عنه بالمقول، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِيْنَ اِسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾ [آل عمران:106] أي فيُقال لهم: أكفرتم؟، ولا تُحذَف في غير ذلك إلَّا في ضرورةٍ كقوله:

فأمَّا القتال لا قتال لديكم[1]

أو ندور كحديث: "أمَّا بعدُ ما بال رجالٍ"[2].

---

[1] البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو من الطويل، تمامه:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

يُنظر: شعر الحارث بن خالد المخزوميُّ: د.يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، النجف، ط1، 1392هـ- 1972م، (ص45). شرح الكافية الشافية: ابن مالك الطائي (672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ- 1982م، (1648/3)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، (80/1).

موضع الشاهد: لا قتال لديكم.

وجه الاستشهاد: حذف الفاء في جواب (أمَّا) مع أنَّ الكلام ليس على تضمُّن قولٍ محذوفٍ، وذلك للضَّرورة الشعرية، والتقدير: فلا قتال لديكم.

[2] حديثٌ صحيحٌ، يُنظر: صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تح: محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، مصورة عن النسخة السلطانية، (52/3) الحديث رقم: (2563).

وفي الخلاصة:

(أَمَّا) كَـ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ) وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أَلِفَا[1]»[2].

أورد المدابغيُّ هذه الفنقلة عند قول ابن هشام: (أمَّا بعد حمدي الله)[3]، فشرحها الأزهري بأنَّها «حرفٌ فيه معنى الشرط بدليل دخول الفاء في جوابها»[4].

ثمَّ بيَّن المدابغيُّ بعد ذلك أنَّ دخول هذه الفاء إنَّما يكون لازمًا[5] سواء صلح الجواب أم لم يصلح، ولك على مخالفة غيرها من أدوات الشرط، فإنَّما تكون الفاء واجبةً عندما يكون الجواب غير صالحٍ لمباشرة الفاء، أمَّا إن صلح فلا تلزمه.

ووضَّح هذه المسألة بمثالٍ ليبيِّن الفرق بين (أمَّا) وغيرها من الأدوات نحو (مهما):

(مهما يكن من شيءٍ لم أُبال به)، (أمَّا كذا فلم أبالِ به)، ففي جواب (مهما) لم تجب الفاء، وفي جواب (أمَّا) وجبَت.

فيه شاهدٌ على حذف الفاء في جواب أمَّا الشَّرطيَّة لغير الضَّرورة الشِّعريَّة، وهذا نادرٌ.

[1] ألفية ابن مالك: ابن مالك الطائي (672هـ)، تح: محمد أنيس مهرات، دار مهرات للعلوم، حمص، ط2، 2008م، باب: أمَّا ولولا ولوما، (ص 48).

[2] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (17/و).

[3] يُنظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح: د.علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، د.ط، د.ت. (ص31).

[4] يُنظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الشيخ خالد الأزهري (905هـ)، تح: أبي بلال الحضرمي خالد بن عبود با عامر، دار الآثار، صنعاء، ط4، 1440هـ- 2018م، (ص35).

[5] يُنظر: الكتاب: سيبويه (180هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، (235/4)، المقتضب: (71/2)، الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت، (258/1)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: الرضي الأستراباذي (686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، 1395هـ- 1975م، (469/4)، الجنى الداني: ابن قاسم المرادي (749هـ)، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ - 1992م. (526/1، 527)، مغني اللبيب: (82/1).

ثمَّ افترض وجود سائلٍ يسأل عن الفرق بينهما، فبيَّن أنَّ الفرق بينهما يكمن في معنى الشرط، فـ(مهما) –كما ذكرَ– شرطيَّة بالأصالة، أمَّا (أمَّا) فهي شرطية بالنيابة عن (مهما يكن) فالشرط فيها ليس أصلًا إنَّما حملت معناه فقط؛ وبذا كانت أضعف من أدوات الشرط.

ثمَّ بيَّن أنَّ الفاء الداخلة على جواب (أمَّا) قد تُحذف إذا دخلت على جواب يمكن الاستغناء عنه بالمقول؛ من نحو قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِيْنَ اِسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ**﴾ [آل عمران:106]، فقوله: (أكفرتم) أي يُقال لهم: أكفرتم، فتبعت الفاء المقول عندما استغني عن القول بالحذف، وربَّ شيءٍ يصحُّ تبعًا ولا يصحُّ استقلالًا، ولا تُحذف في غير ذلك إلَّا لضرورةٍ أو ندورٍ في نحو ما ذكر واستدلَّ من الشعر والحديث.

ولتقوية هذه المسألة ذكر قول ابن مالك في الخلاصة.

2. «فإن قلت: مامعنى اطِّلاع الفوائد على النُّكت فإنَّها عينُها؟ قلت: الفرق بينهما جَلِيٌّ فإنَّ المراد من الفوائد قواعد علم النَّحو على سبيل الضَّبط والاختصار، والمراد من النُّكت الدَّقائق التي استنبطها بجودة قريحته، فتكون غيرها، ويجوز أن يُراد بالفوائد والنكت شيء واحد أطلق عليه فوائد باعتبار أنه يكون الشخص أحسن حالًا منه بغيره، ونكت باعتبار أنه مستخرج بقوة العلم»[1].

وردت الفنقلة في سياق التعليق على قول ابن هشام: (هذه فوائد جليلة في قواعد الإعراب، يقتفي متأمِّلها جادَّة الصواب، وتطلعه في الأمد القصير على نكتٍ كثيرةٍ من الأبواب)[2].
إذ افترض سؤال مُستنكرٍ من اطلاع الفوائد على النكت وأنَّ اللفظين مترادفان في معنى واحد، فبيَّن أنَّ الفرق بينهما جليٌّ فالفوائد المراد بها قواعد علم النحو عامَّةً، أمَّا النكت: ما استنتجه المؤلف بقوَّة قريحته وتقصِّيه.

[1] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (6/ظ).
[2] يُنظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: (ص31).

وبذا أجاب عن السؤال المُفترَض من خلال ربط المعنى اللغوي بما يتناسب مع المعنى السياقي لكلام المؤلف، فمن معاني النكت في اللغة: «أن يفكِّر المرء ويحدِّث نفسه»[1] وبذا تكون النكتة أنسب من الفائدة في هذا السياق.

3. في العطف على معمولي عاملين مختلفين:

«فإن قلت: إذا كان العامل فيه الحال المقدَّرة، والحال المقدَّرة معمولةٌ لـ(موضعٍ)، ومعمول المعمول معمولٌ لذلك المعمول، فيكون العامل واحدًا وهو (موضع)؛ فإنَّا نقول هذه القاعدة غير صحيحةٍ، فإنَّ معمول المعمول لا يلزم أن يكون معمولًا، ألا ترى إلى قولك: (ضربتُ غلام زيدٍ) فإنَّ زيدًا فيه معمول لغلام الذي هو معمولٌ لضرب، وليس زيدًا معمولًا لضرب. فتأمَّل»[2].

أورد المحشِّي قبل هذه الفنقلة قول الشارح: (نصبٌ في بابي كان وكاد) ثمَّ قال: «وهي عطف على قوله: (في بابي المبتدأ وإنَّ) والعامل فيها الحال المقدرة، فالتقدير: حالة كونها –أي الجملة– واقعةً في بابي المبتدأ... إلخ، فكان العطف على معمولي عاملين مختلفين، والجمهور على منعه». ولكن خالفهم في ذلك الأخفش والزجاج والكسائي والفراء، فذهبوا إلى جوازه.

فقد أجمع جمهور النحاة على جواز العطف على معمولي عاملٍ واحدٍ أو على معمولات عامل نحو: (إن زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ)، ونحو: (أَعلَمَ زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا وأبو بكرٍ خالدًا سعيدًا منطلقًا). كما أجمعوا على منع العطف على معمولي أكثر من عاملَين نحو: (إنَّ زيدًا ضاربٌ أبوه لعمرٍو، وأخاك غلامُه بكرٌ) وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارًّا فهو ممتنع إجماعًا كما ذكره ابن مالك، نحو: (كان آكلًا طعامَك عمرٌو وتمرَك بكرٌ). أما أبو علي الفارسي فقد نقل الجواز عن جماعة مطلقًا، ومنهم الأخفش. وعندما يكون أحدهما جارًّا فالنظر إلى كونه مؤخرًا أو مقدمًا، فإن كان مؤخرًا نحو: (زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمرٌو، أو وعمرٌو الحجرةِ) فهو ممتنع عند البعض وجائز عند غيرهم. وإن كان الجار مقدمًا نحو: (في الدار زيدٌ والحجرة عمرٌو) فالمشهور عن سيبويه والمبرِّد وابن السراج وهشام المنعُ، أما الأخفش والكسائي والفراء والزجاج فيجيزون ذلك. وممَّن فصَّل في ذلك الأعلمُ

[1] يُنظر: لسان العرب: ابن منظور الإفريقي (711هـ)، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت، (100/2) مادة (ن ك ت).

[2] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة(12/و).

الشنتمري، فقال: إن ولي المخفوض العاطف جاز؛ لأنَّه كذا سمع ولأنَّ فيه تعادل المتعاطفات وإلَّا امتنع نحو: (في الدَّار زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ)[1].

ولكنَّ الكلام رُدَّ بأنَّ هذا من قبيل عطف الجمل كما أشار إليه الشارح بقوله: (وموضعها نصبٌ)، ثمَّ نشأت الفنقلة في مناقشة لعطف المعمولات فقيل: إذا كان العامل فيه الحال المقدَّرة، والحال المقدَّرة معمولةٌ لـ(موضعٍ)، ومعمول المعمول معمولٌ لذلك المعمول، فيكون العامل واحدًا وهو (موضع)؛ أي أنَّ (في بابي) معمول للحال المقدرة (واقعة) وهي معمولة للعامل (موضع)، وبذا يكون المعمول (واقعة) ومعمول المعمول (في بابي) معمولًا عامل واحد هو (موضع)، ورُدَّ بأنَّه غير صحيح ولا يلزم لمعمول المعمول أن يكون معمولًا، وأشفع ذلك بمثال في قوله: (ضربت غلام زيدٍ) فـ(زيد) معمول لـ(غلام) الذي هو معمول للفعل (ضرب) وليس (زيد) معمولًا لهذا الفعل.

4. جواز البناء والإعراب في الظروف المضافة إلى جملة:

«فإن قلتَ: كيف يصحُّ هذا مع أنَّ كون اللَّفظ مضافًا إليه من خواصِّ الاسم؟ قلتُ: إنَّ المضاف إليه هنا في تأويل المصدر المعرَّف فيكون اسمًا تقديرًا، فإذا قلنا: (ينفع الخبر اليومَ) يكون (اليومَ) منصوبًا على الظَّرفيَّة، وإذا قلنا: (هذا يومٌ ينفع الخبر) يكون مرفوعًا على الخبريَّة فلا يكون منصوبًا، مع أنَّه وقت مضمون الجملة المضاف إليها»[2].

وردت الفنقلة في سياق إعراب الآية من قوله تعالى: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُم**﴾ [المائدة: 119].

وفي إعراب (يوم) قراءتان، قرأه نافع بالنصب، وقرأه الباقون بالرفع[3].

---

[1] يُنظر: الكتاب: (66/1)، المقتضب: أبو العباس المبرد (285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ط2، 1415هـ- 1994م، (195/4)، الأصول في النحو: (459/1)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: (345/2)، مغني اللبيب: (632/1)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش (778هـ): تح: علي محمد فاضل وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ، (3505/7)، شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري (902هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م، (671/1).

[2] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (15/و).

[3] يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه (370هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ- 1992م، (151/1)، شرح طيبة النشر: ابن الجزري (833هـ)، تح: أنس مهرة، دار الكتب العربية، بيروت، ط2، 1420هـ- 2000م، (221/1).

فمن رفع «يوم» جعله خبرًا لـ«هذا» و«هذا» إشارة إلى يوم القيامة؛ والجملة في محل نصب بالقول، فأما على قراءة النصب فـ«يومَ» ظرف للقول، وهذا: إشارة إلى القصص والخبر الذي تقدم.

فالفتح هنا على رأي الكوفيين فتح بناء لا فتحة إعراب، وإليهم مال الفارسي وابن مالك؛ لأن الإشارة إلى اليوم –كما في قراءة نافع– فلا يكون ظرفا، والتوفيق بين القراءَتين أليق، وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه فتحة إعرابٍ مثلها مثل: (صمت يومَ الخميس) والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة، ليست لليوم، وإلا لزم كون الشيء ظرفًا لنفسه، وإنما هي للمذكور من قبل، من كلامه مع عيسى وكلام عيسى معه –أي هذا المذكور كائن في هذا اليوم.

وفي الفنقلة سؤال عن كيفية إضافة الظرف إلى الفعل والإضافة إنَّما تكون من خواص الاسم، وفي ذلك أنَّ من حقِّ الفعل ألَّا يضافَ إليه، وذلك لما فيه من الإبهام المفرِط، فلا يتخصَّص في نفسه، فكيف يخصِّصُ غيره.

إلَّا أنَّهم تركوا القياس، واستحسنوا إضافة الزَّمان إلى الفعل؛ وذلك لأنَّ الفعل إنَّما يدلُّ على الزَّمان والحدث، فصار الزَّمان بعضًا من الفعل، وإنَّ إضافة بعض الشيء إلى الشيء جائز.

والمراد من الإضافة كون الشيء مضافًا، وكونه مضافًا إليه لا يكون من خواصِّ الاسم؛ لأن الفعل والجملة قد تقعان مضافًا إليه[1].

«وقد يجاب كون الفعل مضافًا إليه بتأويل المصدر، وكذا الجملة، ولا يلزم من هذا كون اليوم مبنيًّا على الفتح في محلِّ الرفع.

أمَّا على تقدير كونه مضافًا إلى الجملة؛ لأنَّ يوم: اسم مستحقٌّ للإعراب، والإضافة إلى المبنِيّ لا تُوجب البناء؛ لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريفَ والتخصيص، وهذا مشهور، ويكتسي أيضًا البناءَ والإعرابَ والتذكيرَ والتأنيثَ لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الجواز»[2].

وبناء على ذلك وإن امتنعت الإضافة إلى الأفعال لعدم جدواها، إلَّا أن الإضافة إنَّما وقعت إلى الفعل نفسِه تنزيلًا له منزلةَ الفعل المسمى مصدرًا[3].

---

[1] يُنظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: (181/3).

[2] يُنظر: شرح قواعد الإعراب: محمد بن مصطفى القوجوي (951هـ)، تح: إسماعيل مروة، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت. (28/1، 29).

[3] يُنظر: شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي (672هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ– 1990م، (255/3)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: (181/3)، الكناش في فني النحو

5. التعريف والتخصيص في الظروف المضافة إلى جملة:

«فإن قلت: على كلا الاعتبارَين يكون وقتًا لوقوع مضمون الجملة المضاف إليها، فما الفرق بينهما؟ قلت: هو قصد اختصاص اليوم به من غير اعتبار وقوع مضمون الفعل فيه بخلاف الأوَّل، فقسْ على هذا سائر أسماء الظُّروف المضافة إلى الجملة»[1].

هذه الفنقلة تعقيب على السابقة، فطرحت سؤالًا: إذا كان (يوم) على كلا الاعتبارين السابقين وقتًا لوقوع مضمون الجملة المضاف إليها، فما الفرق؟

فأجاب المحشِّي بأنَّه قصد اختصاص اليوم به من غير اعتبار وقوع مضمون الفعل فيه.

فـ(يوم): اسم مستحقٌّ للإعراب، والإضافة إلى المبنِيّ لا تُوجب البناء؛ لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريفَ والتخصيص، وهذا مشهور، ويكتسي أيضًا البناءَ والإعرابَ والتذكيرَ والتأنيثَ لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الجواز[2]. وفي ذلك قياس على سائر أسماء الظروف التي تُضاف إلى جملة.

6. الاعتراض:

«**قوله: (﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 36])** معطوفٌ عليه، فهو من مقول القول أيضًا، وأمَّا ﴿**وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ**﴾ فجملته اسميَّة، وقوله: ﴿**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى**﴾ جملةٌ فعليَّةٌ وهما معترضان بين المقولين؛ لأنَّهما من مقول الله تعالى لا على سبيل الحكاية، فليسا من مقولها، هذا على قراءة ﴿**وَضَعَتْ**﴾ بتاء التَّأنيث[3].

والصرف: الملك المؤيد أبو الفداء (732هـ)، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2000م، (291/1)، ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (745هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م، (1828/4)، التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي (745هـ)، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط1، (140/1)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1420هـ- 2000م، (114/3)، مغني اللبيب: (672/1)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل المصري (769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ- 1980م، (60/3)، شرح التصريح: (46/1).

[1] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (15/و).

[2] يُنظر: شرح قواعد الإعراب للقوجوي: (28/1، 29).

[3] هذه قراءة الأسود ويحيى بن وثاب وأبو جعفر وشيبة ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي.

أمَّا على قراءة ﴿**وضعْتُ**﴾ بتاء المتكلِّم المضمومة[1] فتكون هذه الجملة من مقول قولها، ويكون الاعتراض بجملةٍ واحدةٍ وهي: ﴿**وليس الذَّكر كالأنثى**﴾، فإن قلتَ: ما يصنع الفارسيُّ في مثل ذلك؟ قلتُ: يؤوِّله بجعل الجمل حاليَّةً، أوالبعض حاليَّةً وواحدةً اعتراضيَّةً، أو يتكلَّف أشياء أُخر بحسب ما يحتمل»[2].

الآية بتمامها: ﴿**فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيْذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ**﴾ [آل عمران: 36]

والفنقلة جاءت في سياق مناقشة التركيب النحوي في الآية ﴿**وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ**﴾.

في قراءة وضعت بتاء الرفع أو تاء التأنيث، وما يكون إعراب الجملة ﴿**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى**﴾.

فعلى قراءة (وضعَت) بضمير الغائبة تكون الجملتان ﴿**وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ**﴾ و ﴿**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى**﴾ اعتراضيَّتَين من كلام الله وليستا من كلام أمِّ مريم.

وعلى قراءة وضعتُ بضمير المتكلم يكون الاعتراض بجملة واحدة ﴿**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى**﴾، و ﴿**وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ**﴾ جزء من قول أم مريم، وهي في محل نصب على الحالية.

والفنقلة هنا جاءت في الرد على سؤالٍ مفترَضٍ: ماذا يفعل الفارسي في مثل ذلك؟ وكانت الإجابة أنَّه يرجِّح جعل الجمل حالية أو اعتراضية، أو يتكلَّف فيتأوَّل غير ذلك بما يناسب السياق النحوي وبهذا دلَّل من خلال الفنقلة على مرونة النحو.

7. خروج الخبر إلى الأمر:

[1] قراءة إبراهيم وعاصم في رواية أبي بكر.

يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباري (328هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ – 1971م، (575/2)، إعراب القراءات السبع: (111/1)، الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1394هـ– 1974م، (340/1)، التيسير في القراءات السبع: أبو عمر الداني (444هـ)، تح: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1404هـ– 1984م، (309/1)، الكنز في القراءات العشر: أبو محمد الواسطي (741هـ)، تح: خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1425هـ – 2004م، (438/2).

[2] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (25/ظ).

«فإن قلت: هلَّا جيء به على صورة الأمر؟ ولِمَ جيء به على صورة الخبر؟ قلتُ: للإيذان بوجوب الامتثال، فكأنَّه امتثل، فهو مُخبرٌ عن إيمانٍ وجهادٍ موجودَين»[1].

جاءت الفنقلة في سياق التعليق على قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُم وَأَنْفُسِكُمْ..﴾ [الصف:11]، فقوله: ﴿تؤمنون﴾ جملة فعلية مستأنفة، والاستئناف هنا كما أشار إليه المحشِّي أنَّه إرشاد للتجارة المنجية والتعليم، والمتعارف عليه في التعليم هو الأمر والنهي دون الخبر، ومن هنا نشأت الفنقلة في طرح سؤال: لمَ جيء بالفعل على صيغة الخبر لا الأمر؟ فكانت الإجابة أنَّ الغاية وجوب الامتثال، فالإيمان والجهاد موجودَين إنَّما المراد أن يُتَمَثَّل.

8. دخول (لمَّا) على الفعل المضارع:

«فإن قلت: إنَّ الكافرين ينكرون العذاب ولا يتوقَّعون، فكيف قلتَ: إنَّ ذوقهم له مُتوقَّعٌ ثبوته؟ قلتُ: التَّوقُّع أعمُّ من أن يكون منهم ومن غيرهم أو أنَّ الكافرين لمَّا لم يُصدِّقوا رسول الله ﷺ، وشكُّوا فيه وفيما جاء به من القرآن حسدًا منهم قد اكتسبوا أسباب العذاب، فكأنَّهم قد توقَّعوا ثبوت ذوقه على أنَّ منهم من يعتقده في نفسه حقًّا ويقينًا، وإنَّما ينكره طغيانًا وضلالًا»[2].

جاءت الفنقلة في سياق الحديث عن معنى (لمَّا) في دخولها على الفعل في قوله تعالى عن الكفَّار: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: 8]، و(لمَّا) هنا حرف نفي وجزم وقلب، وفيها بيان استمرار نفي الفعل إلى الحال، وهذا العذاب متوقَّعٌ ثبوته منتَظرٌ، فمنفيُّها متوقَّعٌ ثبوته بخلاف منفي (لم) فأصبح المعنى في الآية أنَّهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنَّ ذوقهم له متوقَّعٌ[3].

فإذا ذاقوه زال عنهم الشك وكانوا مصدقين له مضطرين، وعندها لا ينفع التصديق، ومن هنا جيء بسؤال الفنقلة أن كيف يكون العذاب متوقع ثبوته والكافرون منكرون للعذاب لا في حالة توقُّعٍ له؟ فكانت الإجابة أنَّ التوقَّع فيه عمومٌ، والكافرون متوقعون ثبوت ذوقه، بناء على حسدهم وشكهم وعدم تصديقهم للنبي ﷺ، فبعضهم متوقع ذلك في نفسه حقًّا ويقينًا، أو ينكره طغيانًا وضلالًا.

---

[1] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (25/ظ).

[2] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (37/و).

[3] يُنظر: مغني اللبيب: (368/1).

9. مجيء (لمَّا) بمعنى (إلَّا) الاستثنائيَّة:

«**قوله: (﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ ... إلخ)** ف(إن) نافية، و(كلُّ) مبتدأٌ، و(نفس) مضافٌ إليه، و(لمَّا) أداة استثناء بمعنى (إلَّا)[1]، و(عليها) جار ومجرور خبرٌ مقدَّم، و(حافظٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، والجملة خبر (كلُّ)، فإن قلتَ: إذا كانت حرف استثناءٍ فأين المُستثنى منه؟ قلتُ: هو محذوفٌ ههنا تقديره مثلًا: ما كلُّ نفسٍ على حالةٍ من الحالات إلَّا على حالة الحفظ عليها»[2].

ذُكرت الفنقلة في سياق إعراب قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: 4] فأعرب (لمَّا) أداة استثناء بمعنى (إلَّا) فافترض في الفنقلة سؤالًا إذا كانت (لمَّا) أداة استثناءٍ فأين المستثنى منه، فأجاب بأنَّه محذوفٌ.

وما سوَّغ حذف المستثنى هو وقوعه في حيِّز النفي، وعندما تكون (لمَّا) بمعنى (إلَّا) إنَّما تدخل على جملة اسميَّة أو وهنا دخلت على الاسميَّة المكوَّنة من المبتدأ المؤخَّر (حافظٌ) والخبر المقدَّم (عليها).

10.مجيء المبتدأ والخبر معرفة:

«فإن قلتَ: هلَّا جعل الظَّرف –أعني قوله: (في سرٍّ وإعلان)[3]– خبرًا لـ(هو) المذكور؟ قلتُ: لو كان كذلك لكان متعلِّقًا بكونٍ عامٍّ، والمراد تعلُّقه بكونٍ خاصٍّ هو معنى المحذوف، إذ المعنى:

---

[1] حكاه سيبويه والخليل والكسائي، وهو قليل الورود في كلام العرب.

يُنظر: حروف المعاني والصفات: أبو القاسم الزجاجي (337هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م، (11/1)، أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب الكردي (646هـ)، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، د.ط، 1409هـ– 1989م، (167/1)، شرح التسهيل لابن مالك: (35/2)، ارتشاف الضرب: (1555/3)، التذييل والتكميل: (377/8)، العدة في إعراب العمدة: عبد الله بن محمد بن فرحون المدني (769هـ)، مكتب الهدى لتحقيق التراث، أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط1، د.ت، (216/1).

[2] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (38/ظ).

[3] أراد البيت:

وَنِعْمَ مَزْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَن هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

من البسيط، وهو بلا نسبة، موضع الشاهد: نِعمَ من، وجه الاستشهاد: مجيء «مَن» نكرةً تامَّةً تمييزًا لنِعمَ على رأي أبي علي الفارسي.

شرح التسهيل لابن مالك: (11/3)، شرح الكافية الشافية: (1109/2)، التذييل والتكميل: (121/10)، مغني اللبيب: (572/1)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين العيني (855هـ)، تح: علي محمد فاخر

(فنعم من هو هو)؛ أي الصَّديق الثَّابت في حالتَي السِّرِّ والعلانية، ولأنَّ جعله متعلِّقًا بهو المحذوف أخصر من جعله متعلِّقًا بالخبر المقدَّر بكائنٍ، ولأنَّه لو جعل خبرًا لم يكن من باب (شعري شعري)[1]»[2].

جاءت الفنقلة في سياق التعليق على قول الشاعر:

وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَن هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

فقد ذكر أنَّ (هو) مبتدأ خبره محذوفٌ، فافترض سؤالًا أَنْ لِمَ لا يكون (في سرٍّ وإعلان) خبرًا للمبتدأ (هو)، فأجاب أنَّ الخبر هنا إنَّما يجب أن يكون محذوفًا حتى يكون من باب (شعري شعري)؛ أي المبتدأ وخبره معرفتان متَّحدان باللفظ.

مستخدمًا التعليل لإيضاح الفكرة وهو أنَّ جعل شبه الجملة (في سرٍّ وإعلان) خبرًا يجعل التعليق بكون عامٍّ، أمَّا جعل الخبر محذوفًا من لفظ المبتدأ يجعل المعنى متعلقًا بكون خاص من لفظ المبتدأ.

ما جاء على صيغة (فإن قلتَ أجيبُ):

1. الإضافة البيانية:

وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ- 2010م، (454/1)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (1093هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ- 1998م، (411/9).

[1] البيت من الرجز، لأبي النجم العجلي، تمامه:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي لله دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي

موضع الشاهد: شعري شعري، وجه الاستشهاد: وقع المبتدأ والخبر معرفتين واتَّحدا باللفظ، فلا يجوز تقديم الخبر هنا، فأيهما قدمت فهو المبتدأ.

يُنظر: شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش (643هـ): تح: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م، (246/1)، شرح التسهيل لابن مالك: (304/1)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: (255/1)، التذييل والتكميل: (10/4)، مغني اللبيب: (434/1)، شرح التسهيل لابن عقيل: ابن عقيل المصري (769هـ)، تح: محمد كمال بركات، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط1، 1405هـ، (225/1)، المقاصد النحوية: (455/1)، خزانة الأدب: (439/1).

[2] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (42/و).

«فإن قلت: إذا كانت الإضافة بيانيَّة فهلَّا قال: لحقٌّ ما وجب؟ أُجيب: بأنَّه أتى بـ(شيءٍ) المنكَّر ليدلَّ على التَّقليل تنبيهًا على أنَّ العباد لا يؤدُّون إلَّا حقًّا حقيرًا يسيرًا ممَّا يجب عليهم من شكر النعمة، أو من الإضافة الحقيقيَّة. فيراد بالشيء الشكر وبحقِّه صدوره بإخلاص نيَّةٍ وحسن طويَّةٍ، أو يُراد بالحقِّ الشكر، وبالشيء المنعم به، وقوله: (ممَّا وجب) بيان للحقِّ، وهو ظاهرٌ، أو للشيء لكن يراد بالوجوب الثبوت والحصول، فالاحتمالات خمسةٌ، فاندفع الاعتراض بأنه إن أراد بالحق الحمدَ وبالشيء المضاف إليه المحمود عليه كالإنعام، ففيه أن المحمود عليه كالإنعام لا يوصف بالوجوب»[1].

جاءت الفنقلة في سياق قول ابن هشام: «بعد حمدِ الله»[2]، وما علَّق عليه الشارح من أنَّه «بدأ بالحمد تأديةً لحقِّ شيءٍ ممَّا وجب عليه»[3] فذكر المحشِّي أنَّ «إضافة (حق) لـ(شيء) من إضافة الصفة للموصوف؛ أي لشيء حق؛ أي واجبٌ، يعني الشكر، ومن في: (ممَّا وجب) للتبعيض والبيان، أي حال كون ذلك الشيء الحق هو بعض الشكر الواجب. أو من الإضافة البيانيَّة؛ أي لحقٍّ هو شيءٌ يعني الشكر هو؛ أي ذلك الشيء بعض الشكر الواجب».

فالإضافة البيانية هي التي يُقصد منها إيضاح الأول وبيانه بالثاني[4]، ومنها ظهرت الفنقلة في سؤال هلَّا قال ما بدل شيء، فعلَّل الإجابة بأنَّ (شيء) المنكَّر يدلُّ على التقليل... إلخ.

2. وصف الجمع بالمفرد:

«**قوله: (جليلة)** صفة لفوائدَ، فإن قلت: كيف يصحُّ وصف الجمع بالمفرد؟ أُجيبُ عنه بجوابَين:

الأوَّل أنَّه على تأويل الجمع بالجماعة، وهو الأفصح في مثل ذلك كما قيل:

وَجَمعُ كِثْرَةٍ لِمَا لَا يَعْقِلُ الأَفْصَحُ الإِفْرَادُ فِيْهِ يَا فُلُ

وغيره فَالأَفْصَحُ المُطَابَقَة نَحوُ: هِبَاتٍ وَافِرَاتٍ لَائِقَة[5]

---

[1] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (4/ظ).

[2] يُنظر: قواعد الإعراب: (ص31).

[3] يُنظر: موصل الطلاب: (ص36، 37).

[4] يُنظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: (170/2).

[5] الأبيات من الرجز، للشيخ علي الأُجهوري، يستشهد فيه المحشِّي على وصف الجمع بالمفرد؛ لأنَّه على تأويل الجمع بالجماعة، وهو الأفصح.

والثاني أنَّ (فعيلًا) يستوي فيه المفرد وغيره»[1].

أورد المحشِّي الفنقلة في سياق التعليق على قول ابن هشام: «فهذه فوائدُ جليلةٌ في قواعد الإعراب»[2]، فالموصوف (فوائد) جاء على صيغة الجمع، والصفة (جليلة) جاءت بصيغة المفرد المؤنث، وحق الصفة أن تُطابق موصوفها[3]، فنشأت الفنقلة: كيف يصحُّ وصف الجمع بالمفرد؟ ثمَّ أورد لها جوابين:

الأوَّل: أنَّه على تأويل الجمع بالجماعة، وهذا هو الأفصح في الاستعمال، وأيَّد ذلك بقول الشيخ علي الأجهوري في أبياته.

الثاني: أنَّ (فعيلًا) يستوي فيه المفرد وغيره؛ وذلك أنَّ (جليلة) من هذه الصيغة ويصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع[4]، قال تعالى: ﴿**وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ**﴾ [التحريم: 4] فالملائكة جمع وُصِف بالمفرد على وزن فعيل (ظهير).

3. مجيء (ما) نكرة تامة بمعنى (أمر) للمبالغة في الإخبار:

«**قوله: (أي أني من الأمر فِعلِي كذا وكذا)** أي أني فعلي كذا وكذا بعض الأمر، فإن قلت: لا فائدة في هذا الإخبار فإنَّ كون فعل بعض الأمور معلومٌ، أجيب: بأنَّ (الـ) في (الأمر) للكمال؛ أي أنَّي فعلي كذا وكذا من الأمر الكامل»[5].

من وجوه (ما) الاسميَّة أن تكون نكرة تامَّةً غير محتاجة إلى صفة، ولها ثلاثة مواضع: الواقعة في باب نِعمَ وبئس، والتعجب، وثالثها: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإكثار من فعل: (إنِّي ممَّا أن أفعلَ)؛ أي إني مخلوق من أمر، ذلك الأمر هو فعلي كذا وكذا، فإنَّما جعل من كثرة فعل الشيء كأنَّه مخلوقٌ

يُنظر: حاشية الصاوي على تفسير الجلالَين: أبو العباس الصاوي (1241هـ)، تح: محمد مرعي حسن الرشيد، دار تحقيق الكتاب، لبنان، ط1، 2024م، (367/2).

[1] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (5/ظ).

[2] يُنظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: (ص31).

[3] يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (244/2)، شرح التسهيل لابن مالك: (100/3).

[4] يُنظر: التذييل والتكميل: (274/3).

[5] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (48/ظ).

منه، ومن هنا جاءت الفنقلة بأنَّه لا فائدة في هذا الإخبار وعُلِّل ذلك بأن كون فعل بعض الأمور معلوم، وكانت الإجابة بأنَّ (الـ) هذه في (الأمر) كماليَّة.

4. اللف والنشر على الترتيب:

«**قوله: (وكذلك تقول... إلخ)** أي مثل ذلك القول في الاختصار، تقول في نحو... إلخ، فإن قلت حيث كان هذا اختصارًا محمودًا فالعبارة السابقة تطويلٌ مردودٌ، أجيب بأنَّها تطويل مقبولٌ لتعرضه للمراد، وأمَّا التطويل المردود فهو التطويل المتعرض بخلاف المراد»[1].

أتى المحشِّي بالفنقلة في أثناء التعليق على بعض العبارات المحررة المستوفاة الموجزة التي يحتاج إليها المُعرِب، ومنها أنَّك تقول في الاختصار في حروف العطف الأربعة: (الواو) و(حتى) و(ثُمَّ) و(الفاء) وما عطفت عليه: (عاطفٌ ومعطوفٌ)، وذلك على طريق اللف والنشر على الترتيب الأول للأول والثاني للثاني، كما في نحو: (بسم) جار ومجرور، وكذلك تقول في نحو: (لن نبرحَ) و(أن نفعلَ) ناصبٌ ومنصوب، وفي نحو: (لم يقمْ) جازم ومجزوم.

وهنا جاءت الفنقلة إذ إنَّ هخذا الاختصار محمودٌ أمَّا العبارات السابقة أي أن تقول في «الواو العاطفة: حرف عطفٍ لمجرَّد الجمع، وفي (حتى): حرف عطفٍ للجمع والغاية، وفي (ثُمَّ): حرف عطفٍ للترتيب والمهلة، وفي (الفاء): حرف عطف للترتيب والتعقيب»[2]، فهو تطويلٌ مردود، أجاب المحشِّي أنَّه ليس تطويلًا مردودًا إنَّما تطويلٌ مقبولٌ لتعرضه للمراد؛ أي بيَّن وأوضح المراد من كلِّ حرف معنى ذُكِر، أمَّا التطويل المردود فهو الذي يكون في غير المراد.

ما جاء على صيغة (فإن قلتَ قيل):

1. تعلُّق الظرف بمحذوف لوقوعه بعد موصول:

[1] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (51/ظ).

[2] يُنظر: قواعد الإعراب: (ص106).

«**قوله: (﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُوْنَ﴾ [الأنبياء: 19])** فإن قلتَ: ما معنى (عنده)، والله تعالى منزَّهٌ عن المكانِ؟ قيل: المراد منه أنَّ الملائكة مقرَّبون لكرامتهم عليه منزلةَ المقرَّبين عند الملوك على طريق التَّمثيل والبيان[1]»[2].

جاءت الفنقلة في سياق وقوع الظرف صلة، وتعلُّقه بمحذوف لوقوعه بعد الاسم الموصول (من) في قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُوْنَ**﴾، واستأنف المؤلف بسؤال عَقَديٍّ: ما معنى (عند) والله تعالى منزَّه عن المكان؟ أجاب بصيغة المبني للمجهول: (قيل) نقلًا عن الزمخشري قوله أنَّ المراد به الملائكة المقرَّبون، وهو بذلك تبنَّى رأي المعتزلة إذ الزمخشري معتزليٌّ.

الخاتمة:

توصَّل البحث بعد تحليل الفنقلات التي أوردها الشيخ حسن المدابغي في حاشيته على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب إلى مجموعة من النتائج:

- سلك المدابغي نهج من سبقه من اللغويين والنحاة إذ كان يعرض الظاهرة اللغوية ثم يوضحها من خلال محاوَر متخيَّل باستعمال أسلوب الفنقلة.
- لم تكن الفنقلة مجرَّد صيغة لغويَّة بل أداة تفكير تُظهر كيفيَّة بناء العقل النَّحويِّ للحجَّة.
- لم يقتصر استعمال المدابغي للفنقلة في توضيحاته الخاصة للمسائل اللغوية والنحوية فقط، إنَّما استعملها في سياق توضيح بعض عبارات الشارح أو المؤلِف.
- هدف المدابغي في الفنقلات إلى توضيح فكرة ما وتقريبها من المتلقي وتثبيتها في ذهنه.
- استطاع المدابغي من خلال الفنقلة أن يدفع بعض الاعتراضات وينظِّم المسائل ويوضِّح المعاني.

[1] يُنظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: جار الله الزمخشري (538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ، (108/3).

[2] يُنظر: مخطوط حاشية المدابغي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: اللوحة (33/و).

- لم يقتصر المدابغي على استخدام هذا الأسلوب فيما وضعه لتوضيح فكرة ما، وإنَّما نقل أكثر من خمسين موضعًا عن علماء آخرين، مثل: (أبي بكر الشنواني) و(محيي الدين الكافيَجي) و(الزرقاني) و(أبي قاسم الغزي).
- إنَّ الفنقلات التي أوردها المدابغي في الحاشية من وضعه كانت في خمسة عشر موضعًا.
- قسَّم المدابغي فنقلاته في الاستعمال على ثلاث صيغ مختلفة، منها ما جاءت على صيغة **(فإن قلتَ قلتُ)** وهي عشرة مواضع، وما جاءت على صيغة **(فإن قلتَ أجيب)** في أربعة مواضع، وما جاءت على صيغة **(فإن قلت قيل)**، في موضعٍ واحدٍ.

ثبت المصادر والمراجع:

1. الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (316هـ)، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، 1430هـ، ط1.
2. الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح: د.علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، د.ط، د.ت.
3. إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه (370هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ – 1992م، ط1.
4. ألفية ابن مالك = الخلاصة: ابن مالك الطائي (672هـ)، تح: محمد أنيس مهرات، دار مهرات للعلوم، حمص، 2008م، ط2.
5. أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب الكردي (646هـ)، تح: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، د.ط، 1409هـ– 1989م،
6. أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.
7. إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباري (328هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ – 1971م.

8. تاج العروس من جواهر القاموس: المرتضى الزبيدي (1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، د.ط، 1965م.
9. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن الجَبَرتي (1237هـ)، دار الجيل، بيروت، ط2، 1978م.
10. التذييل والتكميل = شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي (745هـ): تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، ط1.
11. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد = شرح التسهيل لناظر الجيش (778هـ): تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ.
12. التيسير في القراءات السبع: أبو عمر الداني (444هـ)، تح: أوتوتريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1404هـ – 1984م.
13. الجنى الداني في حروف المعاني: ابن قاسم المرادي (749هـ)، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ – 1992م.
14. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: أبو العباس الصاوي (1241هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
15. حروف المعاني والصفات: أبو القاسم الزجاجي (337هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسال، بيروت، ط1، 1984م.
16. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق البيطار الميداني الدمشقي (1335هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، ط2، 1413هـ – 1993م.
17. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (1093هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ – 1998م.
18. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: محمد خليل الحسيني (1206هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط3، 1408هـ – 1998م.
19. شرح التسهيل لابن عقيل = المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل المصري (769هـ)، تح: محمد كمال بركات، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط1، 1405هـ.

20. شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي (672هـ): تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ- 1990م.
21. شرح التصريح على التوضيح = التصريح بمضمون التوضيح: الشيخ خالد الأزهري (902هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.
22. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: الرضي الأستراباذي (686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، د.ط، 1395هـ - 1975م.
23. شرح طيبة النشر في القراءات: ابن الجزري (833هـ)، تح: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1420هـ - 2000م.
24. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل المصري (769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ - 1980م.
25. شرح قواعد الإعراب للقوجوي: محمد بن مصطفى القوجوي (951هـ)، تح: إسماعيل مروة، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.
26. شرح الكافية الشافية: ابن مالك الطائي (672هـ): تح: عبد المنعم هريدي، دار إحياء التراث، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ - 1982م.
27. شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش (643هـ): تح: إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.
28. شعر الحارث بن خالد المخزومي: د.يحيى الجبوري، مطبعة النعمانن النجف، ط1، 1392هـ - 1972م.
29. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن الطبعة السلطانية بإضافة ترقيم فؤاد عبد الباقي، بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.
30. العدة في إعراب العمدة: عبد الله بن محمد بن فرحون المدني (769هـ)، مكتب الهدى لتحقيق التراث، أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط1، د.ت.

31. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: عبد الحي الكتاني (1382هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982م.
32. الكتاب: سيبويه (180هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988.
33. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: جار الله الزمخشري (538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
34. الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1394هـ - 1974م.
35. الكناش في فني النحو والصرف: الملك المؤيد أبو الفداء (732هـ)، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2000م.
36. الكنز في القراءات العشر: أبو محمد الواسطي (741هـ)، تح: د.خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1425هـ - 2004م.
37. لسان العرب: ابن منظور الإفريقي (711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
38. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالةن مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث، بيروت، د.ط، د.ت.
39. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (761هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
40. المقتضب: أبو العباس المبرد (285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ط2، 1415هـ- 1994م.
41. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية = شرح الشواهد الكبرى: بدر الدين العيني (855هـ)، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ - 2010م.
42. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الشيخ خالد الأزهري (905هـ)، تح: أبي بلال الحضرمي، خالد بن عبود با عامر، دار الآثار، صنعاء، ط4، 1440هـ - 2018م.

43.نزهة الخواطر وبهجة المسامع والمناظر: عبد الحي الطالبي (1341هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420هـ- 1999م.